

## علم السجون: الفن العلمي القادم

د. مصطفى شريك (\*)

تاريخ قبول المقال: 2019/06/12

تاريخ إرسال المقال: 2018/11/10

### ملخص:

هذه المقالة هي محاولة علمية لطرح تصور علمي يتعلق بجانب أساسي لواحدة من بين المؤسسات الاجتماعية، ألا وهي بيئة سجن كتنظيم اجتماعي، نحاول فيه التأكيد على ميدان السجون الذي انتقل من بيئة المؤسسة إلى علمية الميدان، وبالتالي ضرورة أن يقنن هذا المجال علميا، وحتمية أن يؤسس أكاديميا كعلم قائم بذاته، خصوصا وان كثير من الدراسات الحديثة والمعاصرة أصبحت لها مخرجات علمية، وقدمت نتائج ساهمت في إنجاح وتطوير كثير من جوانب السياسة الجنائية المعاصرة، لذا أدعو من خلال هذه الورقة فصل علم السجون عن علم العقاب، وضرورة منحه الحق في ان يكون ضريبا من ضروب المعرفة الجنائية، يتقاسم الجهد والإسهام كغيره من العلوم الجنائية المعروفة كعلم الإجرام، والعقاب،... الخ، طالما توفرت له كل مقومات العلم، وربما تجاوز ذلك ليصبح فن، وسنحاول تقديم حجج هذه الدعوة من خلال مفردات هذه الورقة العلمية، التي نتمنى أن تكون إضافة جادة لبلورة تصور علمي حقيقي نرى انه بحق لا يخرج عن دائرة التسمية الضرورية وهو علم السجون.

الكلمات المفتاحية: السجون، السياسة الجنائية، علم السجون.

### Abstract :

This article is a scientific attempt to present a scientific conception related to the basic aspect of one of the social institutions, namely the prison environment as a social organization, in which we try to emphasize the field of prisons, which moved from the environment of the institution to the scientific field, and therefore the need to codify this field scientifically and the inevitability to establish As a science in itself, especially since many of the modern and contemporary studies have had scientific outputs, and provided results contributed to the success and development of many aspects of contemporary criminal policy, so I call through this paper to separate the prison science of knowledge of punishment, and the need to grant him the right to be beaten It is a kind of jinn knowledge We will try to present the arguments of this call through the vocabulary of this scientific paper, which we hope will be a serious addition to the crystallization of the concept. Real science, we see that he really does not go beyond the circle of naming necessity, which is the science of prisons.

**key words:** prisons, criminal policy, the science of prisons.

## 1. مقدمة:

تهدف السياسة الجنائية في الكثير من البلدان والمجتمعات إلى محاولة تحقيق الاستقرار للمجتمع، وتوفير الأمن لأفراده، ذلك أنه كلما زاد الاهتمام ببيئة السجن وتكيف النزير معها إيجابيا من شأنه أن يكون من المؤشرات الدالة على مدى استيعاب المجتمع للفرد المنحرف، والسعي لإعادة تربيته وإدماجه في الوسط الاجتماعي كفرد فاعل له دوره ومكانته، هذه كلها تمثل محاولات جادة تبذلها المجتمعات في تمكين مؤسسات السجون من أداء أدورها في عملية التأهيل والإدماج، اعتبارا من كون أن السجون تشكل إحدى المؤسسات الاجتماعية المتخصصة والهادفة إلى إعادة التنشئة والتأهيل الاجتماعي للأفراد الخارجين عن القانون الجمعي، ومن أكثرها فاعلية في ضمان أمنه وطمأنينته ومحافظة على كيانه واستمراريته ووجوده.

إن حماية الفرد المنحرف أو الخارج عن القانون، دفع بالمجتمع إلى تبني جملة من الإجراءات التي توفي بأغراض السياسة الجنائية المعاصرة، بغية الوقوف على إمكانيات المجتمع الإصلاحية والعلاجية، وتحديد نوعية مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية، ومدى كفاءتها في استيعاب هؤلاء الخارجين عن نظمه، أو المتمردين على عاداته وقيمه، وما تقدمه تلك المؤسسات من خدمات لإعطاءهم الفرص المتلاحقة للتكيف مع قوانينه، وفتحها لأبواب الرزق أمامهم، وتأهيلهم مهنيا وحرفيا، بالإضافة إلى إتاحتها لفرص التعامل معهم في شتى المجالات والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية اليومية، التي تهدف إلى تشجيعهم على إصلاح أنفسهم.

نحاول في هذا المقال العلمي تقديم تصور اجتماعي للدفع نحو اعتماد اتجاه علمي يلم ويحيط بكل ما يتعلق بالسجن والسجناء، ويجعل من السجن له علم خاص به يمكن أن يقدم بالإضافة إلى مختلف العلوم الجنائية الأخرى، ويساهم في تقليل معدلات الجريمة بالمجتمع.

### أولا: فلسفة السجون: من فكرة العقاب... إلى مبدأ الإصلاح!!

لقد كان السجن يمثل أحد الأساليب التي كانت تعرف بالعقابات، على رغم أن عقوبة الحبس أو السجن لم تكن معروفة لدى المجتمعات البدائية، وكانت تطبق على نطاق ضيق جدا لدى الإغريق، مما يعني أن استخدام الحبس كعقوبة على جرائم بذاتها يعد وسيلة حديثة نسبيا، وإن كانت جذورها تمتد إلى المجتمعات الأولى، فقد استخدمت الكنيسة عقوبة الحبس خلال القرن الثالث عشر وحتى النصف الأول من القرن الثامن عشر، وكانت تستخدم العنابر السفلى في السفن كسجن يودع فيه المذنبون لأداء

بعض الأعمال، كما وقد شهدت نظم السجون في القرن الثامن عشر تطورا ملموسا تحت تأثير كتابات العديد من الإصلاحيين الذين نادوا ببعض الإصلاحات المتعلقة بنظام العمل، والرعاية الصحية، والتهوية والزيارات، والتغذية، وضرورة العزل بين المسجونين مع توفير برنامج ديني تهذيبي، وبعدها كان الهدف من إيداع المحكوم عليهم السجن هو إيلاء النزول وسلب حريته، أصبح اليوم للسجن غاية أخرى لها جوانب عدة من الأغراض العقابية والإنسانية منها، والتهذيبية، أو الإصلاحية التي تتمثل في عملية التأهيل.

كما كان اهتمام الدارسين في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين لعلم السجون وكل ما يتعلق بالسجناء وتطورت النظم الجنائية بشكل أكثر نضجا ووعيا خاصة منها ما تعلق بحقوق الإنسان، وأصبح هناك اهتمام أكبر ببحث قضايا السجن والسجناء حتى ألزم مؤسسات السجون عملية التأهيل التي تسعى إلى مساعدة المحكوم عليهم في تحسين مستوى التفكير لديهم، وتنمية مواهبهم وقدراتهم، وتمكينهم من الحياة، والعمل على تكيفهم وإدماجهم في المجتمع، وفق خطط وبرامج وتدابير تجعل من المؤسسة (مؤسسة السجن) أن تتعامل مع النزول بطريقة تشعره بالاطمئنان والثقة، عن طريق ملاحظة سلوكه أثناء مشاركته في مختلف النشاطات التعليمية أو المهنية أو الترويحية وغيرها، وكذلك بواسطة الفحوص الاجتماعية والطبية والنفسية.

وإذا كان من الثابت حتى الآن، أن السجون لم تستطع تحقيق رسالتها في إصلاح المسجونين بالقدر المنتظر منها، فإن أمرها في ذلك يعتبر هينا، لأن السجون لم تفتح أصلا للتهذيب، إنما فتحت للعقاب<sup>(1)</sup> حسب نظرة البعض، من هنا أرتبط مفهوم إعادة التربية بمفهوم السجن، الذي هو الآخر مرادف لمفهوم الحبس، كما عبر عن ذلك الباحث الفرنسي -جون شازال- عندما تحدث عن إعادة تربية الأحداث الجانحين بقوله أن دور هذه المؤسسات "لا تعني فقط إعادة تكييفه مع الحياة الاجتماعية بتربية أنماط سلوكية معينة عنده، ولكن -وفي حدود الممكن- أن نمججه في المجتمع بتشجيع ثقته ونموه، وبإثارة مظاهر الوعي لديه، وجعله يعيش المواقف بشكل حي. وهو بقدر ما يعي نفسه ومكانته في المجتمع بقدر ما يرتفع تدريجيا إلى وضعه الإنساني. فيرفض، أو يختار، أو ينتمي. أي يصبح بالاختصار، مسئولا"<sup>(2)</sup>.

(1) محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 201.

(2) جون شازال، الطفولة الجانحة، ترجمة أنطوان عبده، منشورات عويدات، بيروت، 1972، ص 101.

وحتى تحقق هذا الهدف حسبه أضاف -شازال- بأن "هذه المراكز، وبعد أن عززت بالمربين المختصين، ووضعت بإشراف تقنيين في علم النفس التربوي وفي التحليل النفسي الطفولي والعصبي، توفر للفتى الجانح، عموماً إطاراً من الحياة العائلية الحرة، المنفتحة باتساع على العالم الخارجي، إطاراً يمكن أن تطبق في أرجائه الطرائق المعتمدة على الثقة، والمراقبة الذاتية، والتربية الحديثة، ولا يستبعد الاعتماد للجوء إلى قيم التربية الجماعية"<sup>(1)</sup>، وهو العمل المنوط بمؤسسات السجون حتى تحقيق غايتها في العمل على مواجهة السلوك الإجرامي، وعلاج المنحرفين، باعتبارها مؤسسات ليست عقابية بقدر ما هي مؤسسات إصلاح وتقويم للمجرمين، وهذا الاعتبار الذي يصنف السجون كمؤسسات للتأهيل والعلاج لم يكن من قبل، وإنما جاء بعد مراحل، لتحل بذلك "فكرة التهذيب والإصلاح محل فكرة الإهانة والانتقام، وتجاوزت رسالة السجن عن حد وقاية المجتمع من الخارجين على نظمه، إلى المساهمة إيجابياً في تقدم المجتمع بتخريج أكبر عدد ممكن من نزلائه إلى الحياة الاجتماعية مهنيين مهنياً وثقافياً واجتماعياً، وصالحين جسمياً وعقلياً، لاستعادة أماكنهم في عملية الإنتاج في المجتمع"<sup>(2)</sup>، وهو ما يفسر الاتجاه بمعنى السجن إلى "الحرمان من الحرية، لكن دون حرمان النزول من حقه في التعليم، والتكوين، والحق في الرعاية، وتحسين مستوى الاحتجاز، بعيداً عن ضروب التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية المهنية، وهو ما تحرص عليه القواعد الدنيا لمعاملة السجناء للأمم المتحدة (1955)"، وبهذا لا فرق بين مؤسسة إعادة التربية والمؤسسة الإصلاحية في التسمية، ذلك أن مراكز إعادة التربية لم تكن سوى بيوتاً للإصلاح والتقويم كما عبر عن ذلك السيد رمضان عندما تحدث عن تحول دور السجن من العقاب إلى الإصلاح وأنه "لم يصبح الغرض من إرسال السجين إلى السجن القضاء عليه أو الانتقام منه، وإنما إبعاده عن المجتمع فترة يشعر فيها بالندم، ويعاد علاجه وتأهيله للتعاون مع المجتمع تعاوناً مثمراً بناءً"<sup>(3)</sup> ومن هذا تصبح مؤسسة إعادة التربية<sup>(4)</sup> مؤسسة علاج، ورعاية، وتأهيل، وإدماج، وهو ما قد يدفعنا إلى تكرار تسمية المؤسسات العقابية والإصلاحية بشكل دائم خلال هذه الدراسة وذلك إيماناً منا بالدور العقابي والإصلاحي في نفس الوقت لمؤسسات السجون.

(1) جون شازال، الطفولة الجانحة، ترجمة أنطوان عبده، مرجع سابق، ص 121.

(2) سلوى عثمان الصديقي وآخرين، انحراف الصغار وحرائم الكبار، المكتب الجامعي الحديث، الأزرابطة، 2002، ص 263.

(3) المرجع نفسه، ص 263.

(4) دراسة لصاحب المقال حول نظام السجون في الجزائر منشورة بجريدة الشروق اليومي، الحلقة (3)، العدد 660، ديسمبر

### ثانيا: علم السجون... الضرورة والحتمية!!

نستطيع القول هنا أن المشتغلين بحقول المعرفة، خاصة ما تعلق منها بتقنين السلوك، وتتميطه، حاولوا إلى تقديم إطار نظري لمختلف ردود الأفعال الاجتماعية إزاء السلوكيات الانحرافية، والأفعال الإجرامية، وكان منها أن تنوعت صور العقوبة وتعددت أشكالها، سعيا حسب ثقافة كل مجتمع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والانتصار لسلامة الفرد، وإحقاق الأمن والاستقرار للمجتمع ذاته، وهو ما يعبر عنه بمقتضيات العقل الجمعي، وما يفرضه هذا العقل من أنماط سلوكية مقبولة أو غير مقبولة، وفي هذا تضاربت الآراء والاتجاهات في كيفية تطبيق رد الفعل الاجتماعي هذا، وبأية وسيلة يطبق، وهو ما ألزم تطور علوم كانت في السابق عناوين لضروب معرفية أخرى، فكان علم العقاب واحدا من ابرز الوريثين لمنطق الظهور، ومنه انحدرت اتجاهات وفلسفات تعبر عن مقابلة الفعل برد فعل، طوال مسيرة الانتقال من فكرة العقاب، وما يحمله من الشدة والألم، وصولا إلى الأخذ بمبدأ العلاج والإصلاح، وما يصبو إليه من الرأفة واللين، وتلك هي آخر ما بلغه العقل من فرص للتأهيل والتقويم ومنه للاندماج وإعادة الاستواء وربما سيكون محور علم قادم في الأفق هو علم السجون.

الحقيقة في القول أن علم السجون هو علم أت في طريق معبد لكون الأرضية العلمية موجودة، ومجموع النظريات والمدارس التي يستقي منها فكره وفلسفته على قدر عال من العلمية والمنهجية، مما يجعل مستقبلا من مجال الاهتمام بالسجن والسجناء ساحة خصبة للبحث والتقصي، وهو ما يفيد في صنع السند العلمي الموثوق، ويحرك البحث العلمي الحقيقي، ويدفع به نحو تطوير المؤسسات المعنية والأكثر ارتباطا بهذا العلم، ويرتقي بها نحو الأفضل، ولا يدع بذلك حجة للضعف والقصور في الأداء، وهو ما يعني تخطي علم السجون كعلم عتبة الانطلاق، ويضع أقداما في حظيرة المعرفة، ويقول كلمته كباقي العلوم المهمة بصنع السلوك الإنساني.

والحديث عن تطلع الدارسين لحلم علمية السجون يقر بأن السياسة الجنائية اليوم تسير في اتجاه أكثر حكمة وعقلانية سطر لها عقلاء النظم العقابية، وعبدوا لها فلسفة تقوم على إصلاح الجناة وتأهيلهم بحيث يندمجون في المجتمع من خلال إخضاعهم لبرامج وتدابير وكذا إجراءات إصلاحية، وهي الممارسات الاجتماعية التي يراد بها حفظ أمن واستقرار المجتمع، والنظر إلى عقوبة السجن على أنها تطبيق من باب العلاج والإصلاح، لا بهدف القسوة والانتقام، وهو ما حدا بنا إلى معالجة هذا الموضوع المتشعب، والتعرض له بشيء من التفصيل، ومنه توضيح ما للسياسة الجنائية المعاصرة من جهد في تغيير صورة مؤسسات السجون من بيئات مغلقة تمارس فيها أشنع صور التعذيب والإهانة والإذلال، إلى

واقع شبيه بالحياة الطبيعية داخل أسوار مغلقة، تقوم فيها الغايات الإنسانية كأولى الاعتبارات من جهة، ولا يتعارض هذا المشهد مع المنفعة المرجوة من الإيداع في المؤسسات وهي زجر الجاني وردعه للحيلولة دون عودته للجريمة من جديد، وهو بطبيعة الحال جوهر الدعوة التي ترفعها فلسفة الإسلام في تعاملها مع الجريمة والمجرمين.

### ثالثا: شروط قيام علم السجون

حتى تستوفى شروط قيام أي علم من العلوم ان تكون هناك منطلقات يتأسس عليها كي ينطلق على اسس علمية، وحتى نتبين حقيقة قدرة ميدان السجون ان يكون له موقعا بين مختلف الفنون المعرفية ضرورة وجود ما يلي:

- 1- دلالة توضح مفهوم وماهية علم السجون، وهنا نجد أن مفهوم السجن قد ورد في النصوص القرآنية بشكل جلي وواضح، وأخذ كثير من الدلالات والمعاني في المتناولات العلمية والمعرفية، وبالتالي كمفهوم له حضوره العلمي.
- 2- العلاقة التي تربط علم السجون ببقية العلوم الأخر، وهنا نؤكد على وجود ما يسمى باجتماعية السجون، واقتصاديات السجون، وهندسة السجون، وتاريخية السجون، وغيرها من التقاطعات مع كثير من العلوم والضروب المعرفية وهو ما سنتناوله في جزء لاحق من المقال.
- 3- الغاية المرجوة من تبني هكذا تخصص علمي، وغاية علم السجون هو أكيد لغاية تطوير مؤسسات السجون والنهوض بها، لتكون قادرة على القيام بالرسالة التي وجدت من اجلها.
- 4- الأهمية التي يحظى بها والإضافة التي تقدمها مخرجاته، وهنا تكمن الأهمية العلمية والأهمية العملية.
- 5- المؤسسات التي تعنى بعلم السجون وترتبط به كفضاء لممارسة المخرجات العلمية له، ويتعلق الأمر بمختلف المؤسسات والتنظيمات المختلفة بالمجتمع ذات الارتباط بالسجن والسجناء.
- 6- مجالات البحث التي ينشط فيها علم السجون، وكذا الدائرة العلمية والعملية التي يدور في فلكها: وهنا العلاقة التي تربط مؤسسة السجن وما تقدمه من ذخيرة ومادة خام للمؤسسات البحثية سواء أكانت جامعات او مخابر او مراكز بحث.
- 7- المناهج او الأدوات العلمية التي ينتهج بها علم السجون مختلف ممارساته العلمية: وهو مختلف التدابير والإجراءات المعمول بها داخل مؤسسات السجون، وكذا البرامج المعتمدة، والتي كلها موجهة وفق تنظيم قانوني وعلى ضوء التشريعات المعتمدة.

8- المقاربات الفكرية، بمعنى هل يمتلك علم السجون السند النظري كمرجعية علمية لفهم وتفسير كل ما يتعلق به من أنشطة وممارسات: وهو ما يقوم عليه أي علم باعتبار ان العلم الذي يفقد للسند العلمي لا يمكن له ان يقوم.

كل هذه النقاط لو تمعنا فيها لوجدنا كل الشروط قد تتوفر في هذا الميدان كفضاء علمي يمكن له أن يبسط أفرشته كي يتربع على ثقة الدارسين والمهتمين، ويكون له جزؤه من الاهتمام، وينال نصيبه من الدراسة والبحث، خصوصا وان السياسة الجنائية في تطور مستمر، والمجتمعات بحاجة إلى تجديد تدابيرها وآلياتها في التعامل مع السجناء، ولأنك ان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بقدر ما المجتمعات بحاجة إلى متابعة خريجي السجون، وتقديم يد العون لهم من خلال الرعاية اللاحقة وهي بطبيعة الحال ضمن دائرة اختصاص هذا العلم.

#### رابعا: أهداف الدعوة لعلم السجون

تحدد أهداف الدعوة إلى قيام علم يهتم بالسجون، على ضوء ما يلي:

1. أهمية الأدوار التي تلعبها مؤسسات السجون في تعديل وتشكيل وكذا تمييط السلوكات المتعارف والمتوافق عليها لدى النزلاء الذين يتواجدون فيها.
2. مدى قدرتها على تغيير أسلوب التفكير لدى نزلائها.
3. فلسفة هذه المؤسسات في تطبيق آلية التعامل المثلى مع هؤلاء السجناء.
4. الحرص على تأكيد أساليب التكفل والتأهيل الفعلية.

من هنا كانت الدعوة الحالية تهدف إلى الدفع بالحاجة إلى علم السجون كواحد من ضروب المعرفة ويمكن تلخيص أهم أهداف الدعوة فيما يلي:

- الدفع بالسياسة الجنائية إلى النظر إلى السجون على انها مؤسسات اجتماعية، لها مسؤولية كبيرة في إعادة تنشئة الأفراد وتعديل سلوكياتهم، وعلى المجتمع تبني الطرق والأساليب والتدابير التي تتماشى والمعايير الدولية، من خلال عصرنه هذه المؤسسات وتحديثها، وجعلها أكثر إنسانية.
- دراسة أنظمة السجون على مختلف أشكالها وتصنيفاتها القانونية، والكيفية التي يتم التعامل فيها مع النزلاء، من خلال إلقاء الضوء على حالتهم داخلها، من الناحية الصحية والغذائية، والخدمات المقدمة في التكفل النفسي والاجتماعي، ودور المؤسسات في تحسين المستوى التعليمي والمهني لدى النزلاء، وكذا الرفع من المستوى التهذيبي والأخلاقي لدى السجناء.

- التأكيد على ضرورة الاهتمام بفلسفة التأهيل بمؤسسات السجون، والحرص على تنظيم وإنجاز الدراسات والإحصاءات العلمية والأكاديمية التي يمكن الارتكان إليها في قياس نجاح أو عدم نجاح هذه المؤسسات في العالم في تحقيق غرضها، بالنظر إلى وسائل الإصلاح وإعادة الإدماج.
- الاهتمام بالأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تساهم في تنوير القائمين على المؤسسات، وتثري التشريعات والقوانين التي تؤسس لمنظومة عقابية إصلاحية.
- التأكيد على ضرورة وجود أساس علمي يستند إليه في كيفية الانتقال من صورة السجون كبيئة تقرد فيها أشكال العقاب إلى مؤسسة اجتماعية تقوم على اتجاهات وممارسات تربوية، منهجها إصلاحي وغايتها إنسانية.
- ضرورة وجود علم للسجون قائم بذاته يساهم في تقديم الاقتراحات لتنوير القائمين على المؤسسات، بهدف تحجيم معدلات العود للانحراف والجريمة من جهة، وتحسين دور مؤسسات السجون في المجتمع من جهة ثانية.
- الدفع بمؤسسات السجون لتلعب دورها في تأهيل المحكوم عليهم وفق المعايير الدولية وما تقره المواثيق الدولية من معاملة إنسانية من جهة، والحفاظ على قيمة السجين، وإدماجه في الوسط الاجتماعي كفرد سوي من جهة ثانية.

#### خامسا: أهمية الدعوة لعلم السجون:

كانت النظرة إلى السجن تشير إلى أنه تنظيم عقابي يراد به عزل الجاني عن المجتمع وجعله يدفع ثمن جرمه عن طريق العقاب، أما اليوم فقد أصبح ينظر إلى السجن بأنه مكان لإصلاح النزول وتهذيبه وإعادة إدماجه في المجتمع<sup>(1)</sup>، ولاشك في أن لعملية التكفل بالسجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع دور كبير في تحقيق الأمن الاجتماعي، ومن هذا التوجه تكمن أهمية الدعوة لقيام علم السجون وذلك للاعتبارات التالية والتي نراها تأكيد على أهمية قيام علم السجون كعلم وفن:

1. طالما أن السجون مازالت مفتوحة لاستقبال المحكوم عليهم قضائيا فإننا بحاجة علم ينظم هذا الميدان، وينظر في شؤونه، وينبغي أن نقضي على التسمية التقليدية التي ترى في المؤسسات المغلقة منغلقة على المجتمع، بل لا بد من تفتحها وتواصلها مع المحيط كي تتمكن من تبادل الاستفادة مع مختلف التنظيمات الاجتماعية الأخرى، إذن السجن كمؤسسة مغلقة بالمجتمع لا

(1) مصطفى دحام، **الإكتظاظ كعائق للدور الإصلاحي للسجون**، مجلة إدماج (مجلة تعنى بشؤون السجون)، مديرية إدارة السجون وإعادة الإدماج، المغرب، العدد 2، 2002، ص 43.



- ينبغي أن تبقى منغلقة على المجتمع في ظل وجود علم السجون، بل لا بد وان تفتتح على المجتمع، وتكون في تفاعل مباشر معه كي تتمكن من تحسين فعالية الأداء.
2. طالما أن البدائل المقترحة كبديل لعقوبة السجن لم تعطي فعاليتها، تبقى عقوبة السجن هي أكثر العقوبات التي تصدر من قبل رجال القضاء، وبالتالي نحن بحاجة إلى علم يمثل هذه العقوبة.
3. محور السجن والسجناء كان ولا يزال موضوع دراسته من الطابوهات والمحرّمات في الكثير من المجتمعات وخصوصا العربية منها، وهو ما يحتم كسر تلك الطابوهات، والانطلاق بالبحث نحو أفق أكثر نضجا من الزاوية العلمية.
4. هناك ثراء في البحوث حول مجتمع السجون، والدراسات حول شريحة السجناء، نفسيا واجتماعيا وتربويا، وهو ما يدعو بإلحاح الى الاستفادة من مخرجات هذه الأبحاث والدراسات والاستفادة منها في تحديث هذه البيئة.
5. النظر الى مؤسسات السجون على أنها مؤسسات اجتماعية بالدرجة الأولى، لها من الإسهام في بنية المجتمع، وتمثل نسق اجتماعي له وظيفة كبرى.
6. التشجيع نحو الإقبال على البحث، وانجاز الدراسات العلمية الهادفة الى إثراء أدبيات هذا الفضاء العلمي لميدان السجون، خاصة وان كثير من المؤسسات الجامعية الجزائرية وحتى العربية والأجنبية بها تخصصات ذات صلة بميدان السجون حتى وان كان بعضها يتعلق بعلم الإجرام او الجريمة والانحراف.
7. الإقرار بأن مخرجات علم السجون هي لبنة أساسية في اتجاه تطوير السياسة الجنائية المعاصرة القائمة على أسس الخدمة الاجتماعية، ومراعاة مبادئ وحقوق الإنسان.
8. الإقرار بأن مخرجات علم السجون من دراسات وبحوث هو له من المنفعة على فئة السجناء كي تكون آليات التعامل لها من الفعالية والنجاعة.
9. هذه الدعوة تسهم بدرجة أولى في حث المختصين على تعميق انتاجاتهم العلمية وتوثيقها بما يخدم هذا العلم ويطور من آداءات مؤسسات السجون، والإشهار لها كي تكون مرجعا وسندا للعاملين.
10. كذلك تكمن الأهمية العملية للدعوة في التأكيد على مدى نجاح المؤسسات العقابية في تأهيل وإعادة إدماج السجناء، بعد إصلاحهم بهدف إعادتهم إلى حظيرة المجتمع كأفراد أسوياء، لكون هذه المؤسسات على قدرة كافية للتأثير في شخصية نزلائها، وتعديل قيمهم ومعايير السلوك

لديهم، وتخليصهم من ثقافة الإجرام، وتكييفهم مع قيم المجتمع ومعاييرها، والامتثال لقواعد الضبط فيه.

11. الدعوة إلى قيام علم السجون أهمية عملية في كونها تساهم في تهيئة الأرضية العلمية المساعدة على الاستزادة في تحسين وضعيات السجون، وحل مشكلات السجناء، والتكفل بهم، والعمل على تأهيلهم.

باختصار الدعوة إلى قيام علم السجون تحوي الكثير من الحاجة إلى قيام واستعراض الأدبيات والترجمات العلمية التي تناولت قضايا السجن والسجناء.

#### سادسا: علاقة علم السجون ببقية العلوم الأخرى:

يرتبط علم السجون بالكثير من العلوم الحديثة والتي سواء كانت بينه وبينها استفادة متبادلة، او التي استند واستفاد من دراساتها وأبحاثها في بحث بيئة السجن وواقع السجناء، ومن ذلك نجد على سبيل المثال لا الحصر نجد ما يلي:

أ/ علم الاجتماع: هناك ارتباط وثيق بين علم السجون وعلم الاجتماع، وهو في الفرع الذي تحدث عنه عبد الله عبد الغني غانم (2003) وسماه بعلم اجتماع السجون وعرفه على أنه "فرع من فروع علم الاجتماع يتخصص في دراسة "مجتمع السجن" والظواهر والنظم المرتبطة بهذا المجتمع، ويطبق الأطر والنظريات التفسيرية الخاصة بعلم الاجتماع في تفسيره لهذه الظواهر كما يستخدم مناهج البحث والتكنيكات والأدوات البحثية الخاصة بعلم الاجتماع العام في دراسة هذه الظواهر والنظم والعلاقات التي يتميز بهذا المجتمع"<sup>(1)</sup>، وهناك ارتباط كبير بين علم اجتماع العقاب وعلم السجون أو علم اجتماع السجون، باعتبار ان العقاب في كثير من الدراسات والأبحاث مرتبط اشد الارتباط بالعقوبات السالبة لحرية، أي أن مجال الدراسة لعلم اجتماع يتقاطع مع علم السجون، في اعتبار كونهما يبحثان في النظم العقابية التي تتبناها مختلف المجتمعات، باعتبار كما أكد السمالوطي على أن النظام العقابي هو احد النظم الاجتماعية التي تشكل في تفاعلها وتساندها البناء الاجتماعي للمجتمع، ويعد النظام العقابي من الضرورات الاجتماعية إذ لا يمكن لأي تنظيم اجتماعي أن يستمر بدون وجود تهديد بالعقاب في حالة الانحراف<sup>(2)</sup>، وبطبيعة الحال هنا يعني أن هناك رد فعل اجتماعي إزاء السلوكات المنحرفة، وعادة ما

(1) تيري كوبرز، الحنون في غهاب السجون، ترجمة أميرة علي عبد الصادق، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص 15.

(2) نبيل السمالوطي، علم اجتماع العقاب، الجزء الاول، دار الشروق، جدة، 1983، ص 67.

تكون العقوبات الموصى بها هي عقوبة السجن في اغلب الأحكام القضائية التي يصدرها قضاة المحاكم، ويضيف السمالوطي حول موضوع علم اجتماع العقاب بقوله "يحاول علم اجتماع العقاب تفسير النظم العقابية داخل المجتمعات من خلال تطبيق أساليب ومداخل ومناهج علم الاجتماع كالمدخل الوظيفي والمدخل التاريخي وأساليب دراسة الحالة وبعض الأساليب التجريبية، ويهتم بدراسة المؤسسات العقابية ومدى جدواها من حيث تحقيق وظائف العقوبات وأهدافها<sup>(1)</sup>، وهو بطبيعة الحال مرتبط التقاطع بين العلمين، وخاصة أنهما مرتبطان اشد الارتباط بمؤسسات كالسجون ودور رعاية الأحداث، وكيفية تطويرها، والارتقاء بها كمؤسسات للتأهيل والوقاية.

**ب/ علم النفس:** هناك ترابط كبير بين علم النفس وعلم السجون لدرجة انه بما بدأ التفكير في علم جديد هو "علم نفس السجون"، ان لم نرى ذلك بوضوح في وجود تخصصات علمية أكاديمية تتعلق بهذا الشأن، ومنها تخصص "علم نفس الوسط العقابي" بجامعة باتنة، وهو تخصص يعنى بكل ما يتعلق بخصوصيات المؤسسة السجنية ونزلائها من الجان النفسي، وقد أكدت كثير من الدراسات أن لعلم النفس دور كبير في تطوير النظم العقابية، لكون الأمر يتعلق بسجين له الصبغة الإنسانية، ولما لهذه البيئة من تأثير على نفسية السجين وهو ما يؤكد كوبرز "ظروف السجن القاسية لها أثر سيئ للغاية على الصحة العقلية لجميع السجناء. والسجناء الأخذة أعدادهم في الزيادة، الذين لديهم تاريخ سابق من الاضطرابات النفسية الخطيرة قبل إدانتهم، معرضون بشكل خاص للانهايار عند تعرضهم لقدر هائل من الضغط الذي تفرضه السجون شديدة الازدحام. والعديد من السجناء الآخرين، الذين لم يعانون قط من أي اضطراب نفسي قبل دخولهم السجن، يكون رد فعلهم على الصدمات الهائلة التي تتسم بها الحياة في السجن هو ظهور أعراض الاضطرابات النفسية لديهم"<sup>(2)</sup>، وأثير كثير من الجدول حول الأماكن التي يمكن إرسال الجناة إليها بالضوء على تساؤلات خطيرة وعسيرة، بالنسبة إلى أهداف السجون والسبل الأخرى لإدارة الرجال والنساء المدانين، ومدى نجاح الاستراتيجيات المختلفة في تحقيق أهدافها للدول المختلفة مفاهيم مختلفة عن المقصد من السجن والظروف التي ينبغي أن يُستخدم في ظلها باعتباره وسيلة للتعامل مع الجناة، وقد تصدر علماء النفس طليعة هذا الجدل في استكشاف تأثير السجون وتطبيق نطاق متنام من عمليات التدخل مع الجناة داخل السجون وخارجها بوصفها محاولات لتغييرهم النضج النفسي والبدني مصحوبًا بعمليات التكيف المرتبطة -مثل الاستقرار مع شريك وإنجاب أطفال وفرص عيش حياة مهنية

(1) نبيل السمالوطي، علم اجتماع العقاب، مرجع سابق، ص 67.

(2) عبد الله عبد الغني غانم، علم اجتماع السجون: نحو علم جديد للسجون والمؤسسات العقابية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 18، العدد 35، محرم 1424 هـ / أبريل 2003 م، ص 167.

شرعية مقبولة- هي تغييرات أسلوب الحياة التي يمكن أن تؤدي أكثر من غيرها إلى خروج الجناة من دائرة الإجرام<sup>(1)</sup>، كما أظهرت الدراسات وجود مجموعة من التغييرات النفسية لدى السجناء نتيجة التأقلم مع حياة السجن، وهي تتضمن ما يلي<sup>(2)</sup>:

- التحول للاعتماد على طاقم العمل والآخرين في اتخاذ القرارات لهم.
  - الشك في الآخرين وعدم الثقة بهم، وربما التحفز العصابي.
  - إخفاء مشاعرهم مما يصعب الاتصال بالآخرين.
  - ضعف الاعتقاد بالتمتع بأية أهمية شخصية.
  - استرجاع صدمات الطفولة التي كان لها تبعات مشابهة.
- كما يمكن القول ان دور علماء النفس كبير في قطاع السجون، ومن ذلك ما أمكن تلخيصه من كتاب ديفيد كانتر الموسوم "علم النفس الشرعي"، والذي أكد على نقاط اساسية يمكن تجميعها في العناصر التالية:

- إعداد تقارير عن المسجونين، سواءً في المراحل المبكرة من سجنهم للمساعدة في توجيه تقدمهم خلال فترة السجن، أو تقييم الخطر والمسائل الأخرى التي تهم لجنة إطلاق السراح المشروط، وفي مراحل مختلفة طوال فترة حبسهم وبعد الإفراج عنهم<sup>(3)</sup>.
- إضافة إلى إعداد التقارير عن الأفراد، من المرجح أن يعتمد علماء النفس العاملون بالسجون على جوانب أخرى كثيرة من علم السلوك. وهذا يتضمن تقييمات لبرامج السجون وأنظمة إدارتها، للمساعدة في وضع خطة تغيير مؤسسي، ولتدريب العاملين بمناهج متنوعة قد تساعد على خفض المخالفات اللاحقة للقانون؛ ونتيجة لذلك، يفضل كثري من علماء النفس بالسجون وهيئات المراقبة التسمية «عالم نفس تطبيقي» أكثر من «عالم نفس شرعي»<sup>(4)</sup>.

(1) ديفيد كانتر، علم النفس الشرعي، ترجمة ضياء ورا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص 95.

(2) المرجع نفسه، ص 92.

(3) ديفيد كانتر، مرجع سابق، ص 18.

(4) المرجع نفسه، ص 18.

• يوجد أيضا عدد متزايد من علماء النفس الذين يقدمون النصح إلى المؤسسات العقابية التي يعملون فيها على مستوى أكثر إستراتيجية، وغالبا ما يساعدون في انتقاء فريق العمل أو تدريبه أو تدشين برامج متنوعة للعمل مع الجناة. وفي هذا العمل كله - كما هو الحال مع جميع الأطر الأخرى التي يعمل فيها علماء النفس الشرعيون- تتجاوز إسهاماتهم مجرد تقديم قاعدة معرفية عن المجرمين. وكثري من المؤسسات التي يعملون بها قد يكون لديها مجموعة مستحكمة من التوجهات، وتترسخ لديهم ثقافة عقابية في الأساس، ولم تتلق أي توجيه عن طريق تعليم على المستوى الجامعي من أي نوع أو منهج علمي لحل المشكلات؛ ولذا قد يكون علماء النفس الشرعيون غالبا هم المجموعة المهنية الوحيدة التي تؤكد بالغ التأكيد على أهمية الأدلة العلمية في عملها. ومع ذلك يمكن كثيرا أن تكون قوة تلك الأدلة محل جدل كبير<sup>(1)</sup>.

يتبين من كل هذا أن دور علم النفس جد هام، ودور علماء النفس بالغ الأهمية في الارتقاء بعلم السجون، وتطوير نظمه إلى ما تطمح إليه السياسة الجنائية المعاصرة.

**ج/ علم الاقتصاد:** يستفيد علم السجون من علم الاقتصاد من خلال بحث مسألة أساسية وهي الميزانيات المخصصة لمؤسسات والمتعلقة بتمويل والإنفاق، وكذا التكلفة التي تفرضها وجود تلك المؤسسات، وهو ما نراه حتى في تصنيف أنواع أنظمة السجون من حيث علاقة المسجونين بعضهم بالبعض، فهناك السجن الجماعي والانفرادي والمختلط والتدرجي، وتثار في النوع الأول والثاني (الجماعي والانفرادي) مسألة التكلفة فهناك من يقول بأن إنشاء السجون الجماعية لكونها غير مكلفة في حين من بين أسباب التخلي عن النظام الانفرادي هو تكلفته الباهظة وعدم قدرة الدول على توفير زنانات وعناصر خاصة بكل سجين تتوفر على كل شروط الاحتباس، مما يعني ان علم الاقتصاد له علاقة بقطاع السجون، أيضا هناك ما طرح من أفكار حول إمكانية تخلي الدولة عن تسيير السجون، والذهاب بها نحو الخصخصة، حيث تتولى تسييرها شركات خاصة، وذلك لترشيد النفقات من جهة، وللتخلي عن القطاع العمومي من جهة ثانية، وهناك أمور وقضايا أخرى تدفع بوجود استفادة كبيرة من قطاع السجون لعلم الاقتصاد.

**د/ علم الهندسة:** أن الهندسة المعمارية للسجون لها تأثير بالغ الأهمية على المسجونين، وذلك ما يتعلق بكيفية مراعاة البعد الحقوقي في هندسة السجون، من خلال المعايير الدولية المعمول بها، والحرص على توفير كل ظروف الاحتباس، وكذا الشروط الضرورية من عوامل التهوية الطبيعية المخصصة لكل

(1) ديفيد كانتر، المرجع السابق، ص 82.

سجين، والمساحة المثلى للزنازين الفردية والجماعية، إضافة إلى توفير شروط الإضاءة الطبيعية والتدفئة بأماكن الاحتجاز، وتحسين مستوى المرافق الصحية التي يتم فيها التكفل بالسجناء صحيا، كما يستفيد علم السجون من قياس وضع المباني من حيث الصلاحية، والحفاظ على الحالة الإنسانية والصحية للمحتجزين، حتى انه تم التوصية في ندوة إصلاح العدالة المنظمة الجزائر سنة 2004 بان يؤخذ في الاعتبار عند بناء مؤسسات عقابية جديدة ان يكون ذلك وفق المعايير الدولية الحديثة، بما يضمن أماكن احتباس ملائمة من حيث سعة المكان وتوفر التهوية والإضاءة الطبيعية بالقدر الكافي، وإعداد خريطة عقابية تراعى مسألة إخراج السجون من النسيج العمراني، ومعايير نشاط الجهات القضائية والجانب الديموغرافي وتصنيف المساجين، وكذا تهيئة الهياكل العقابية الحالية عن طريق ترميم وتوسيع المنشآت القابلة للاستعمال لجعلها متطابقة مع المقاييس الدولية وعلق المؤسسات القديمة غير القابلة لذلك<sup>(1)</sup>، وهو حرصت عليه المواثيق الدولية من خلال القواعد النموذجية لمعاملة المسجونين الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والتي أقرت في موداها (من 9 إلى 14) المتعلقة بأماكن الاحتجاز على ما يلي:

9. (1) حيثما وجدت زنازات أو غرف فردية للنوم لا يجوز أن يوضع في الواحدة منها أكثر من سجين واحد ليلا. فإذا حدث لأسباب استثنائية، كالاكتظاظ المؤقت، أن اضطرت الإدارة المركزية للسجون إلى الخروج عن هذه القاعدة، يتقادم وضع مسجونين اثنين في زنازاة أو غرفة فردية.

(2) وحيثما تستخدم المهاجع، يجب أن يشغلها مسجونون يعتني باختيارهم من حيث قدرتهم على التعايش في هذه الظروف. ويجب أن يظل هؤلاء ليلا تحت رقابة مستمرة، موائمة لطبيعة المؤسسة.

10. توفر لجميع الغرف المعدة لاستخدام المسجونين، ولا سيما حجرات النوم ليلا، المتطلبات الصحية، مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية، وخصوصا حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين والإضاءة والتدفئة والتهوية.

11. في أي مكان يكون على السجناء فيه أن يعيشوا أو يعملوا:

(أ) يجب أن تكون النوافذ من الاتساع بحيث تمكن السجناء من استخدام الضوء الطبيعي في القراءة والعمل، وأن تكون مركبة على نحو يتيح دخول الهواء النقي سواء وجدت أم لم توجد تهوية صناعية،

(ب) يجب أن تكون الإضاءة الصناعية كافية لتمكين السجناء من القراءة والعمل دون إرهاق نظرهم.

(1) من توصيات الندوة الوطنية لإصلاح العدالة المنظمة بالجزائر في شهر مارس 2005.

12. يجب أن تكون المراحض كافية لتمكين كل سجين من تلبية احتياجاته الطبيعية في حين ضرورتها وبصورة نظيفة ولأثقة.

13. يجب أن تتوفر منشآت الاستحمام والاعتسال بالمشح بحدث يكون في مقدور كل سجين ومفروضاً عليه أن يستحم أو يغتسل، بدرجة حرارة متكيفة مع الطقس، بالقدر الذي تتطلبه الصحة العامة تبعاً للفصل والموقع الجغرافي للمنطقة، على ألا يقل ذلك عن مرة في الأسبوع في مناخ معتدل.

14. يجب أن تكون جميع الأماكن التي يتردد عليها السجناء بانتظام في المؤسسة مستوفاة الصيانة والنظافة في كل حين.

**هـ/ علم الإحصاء:** هناك ارتباط قوي بين علم الإحصاء وعلم السجون، بحيث تمثل مؤسسات السجون لعلم الإحصاء كمصدر من مصادر الإحصاء الجنائي الذي يرصد حجم النزلاء ونوعهم وأعمارهم وأصناف الأحكام القضائية التي صدرت بحقهم، ويفيد علم الإحصاء في تقديم لغة رقمية عن كل ما يتعلق بالسجون من إحصائيات، ويعتبر الإحصائي "وسيلة من وسائل البحث العلمي الذي يترجم خصائص وسمات الظاهرة الإجرامية إلى أرقام بأسلوب يركز على دراسة الشخصية الإجرامية متبعاً إياها باستعراض أساليب الفعل الإجرامي وسماته من حيث الحجم والنوع والزمان والمكان والأسلوب والنمط والدافع مستهدفاً التوصل من خلال ذلك إلى العلاقة بين الجريمة والمجرم، وبين المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وغيرها، التي تساعد الشخص أو تدفعه إلى ارتكابها"<sup>(1)</sup>، وتمثل إحصاءات السجون واحدة من بين المصادر الأساسية للإحصاء الجنائي إضافة إلى إحصاءات الشرطة وإحصاءات القضاء، وتعرف إحصاءات السجون على أنها "وهي إحصاءات خاصة بالمؤسسات العقابية والإصلاحية (السجون) تتضمن عدد المحكوم عليهم بعقوبات أو تدابير سالبة للحرية ومدد هذه العقوبات وأنواع جرائمها، وحركة النزلاء الداخليين والخارجيين. وهذه الإحصائيات تقتصر فقط على الذين تصدر عليهم المحاكم أحكاماً بعقوبات سالبة للحرية (الحبس) ومن ثم يتم إرسالهم إلى تلك المؤسسات لتنفيذ العقوبة"<sup>(2)</sup>، وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط وثيق بين علم الإحصاء وبين علم السجون كعلم يسعى

(1) عثمان الحسن نور، **تطور مفهوم الإحصاء الجنائي**، من أوراق ندوة تطوير نظم إحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط 1، 2001، ص 11.

(2) أكرم عبد الرزاق جاسم المشهداني، **الإحصاء الجنائي في الوطن العربي: الواقع.. وآفاق التطوير**، من أوراق مؤتمر الإحصاء العربي الأول، عمان، 12- 13 نوفمبر 2007، ص 151.

الى توثيق واقعه بلغة رقمية قد تفيد وتساعد على تطوير قطاع السجون، وتحسين مستوى أداء المؤسسات العقابية والاصلاحية.

### سابعا: المقاربات النظرية لعلم السجون:

عند القراءة الكرونولوجية لتاريخ أنظمة السجون، يرتبط هذا التطور بتاريخ العقوبة والأغراض المرجوة منها، ابتداءً من اتجاهات المجتمعات البدائية في ردة فعلها اتجاه السلوكيات المضادة للمجتمع، ومرورا بالاعتقادات والتصورات التي كانت سائدة لدى المجتمعات القديمة، وكذا المجتمعات الحديثة وما صاحبها من تطور في السياسة الجنائية وفنون التعامل مع ظاهرة الجريمة ومركبوها، وصولا إلى المجتمعات الحالية، التي بلورت فلسفتها في النظرة إلى الجريمة والمجرمين، وحولت نظرتها من تفريد العقوبة بغرض الشدة الانتقام إلى آلية بيد الجناة والعمل على إصلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، كما يشهد تاريخ الفكر الجنائي لكثير من الإنجازات التي ساهم فيها مفكرون وباحثون في مجال تطوير واقع السجون وتنظيمها وتحسين وضعيات السجناء مثل الأعمال التي قام بها «جون هوارد» - Gohn - Howard - و«بومنت» - B.Beaumont - و«هيب وورث ديكسون» - W. H. Dixon - و«شارل لوكاس» - Charles Lucas - و« بنيامين فرانكلين» - Franklin Benjamin -...، فبعد أن كان السجن في المجتمعات القديمة وسيلة لردع الجناة والتكبل بهم، ووضعه في أماكن معزولة بعيدة عن المجتمع دون مراعاة لشروط الإيداع، يضاف إلى ذلك القسوة المتبعة والشدة في المعاملة، أين تغيرت الفلسفة اليوم لتصبح عملية الحبس هدفها إصلاح الجناة وعلاجهم وكذا دفعهم نحو التكيف وفق معايير الحياة السوية.

لقد كانت السجون قبل قرون خلت تمثل نظاما عقابيا استثنائيا، حيث كانت تستخدم لحفظ المتهمين أو للاحتفاظ بهم حتى موعد تنفيذ الأحكام بحقهم أو إعدامهم وفي بعض الحالات يحتفظ بالمدين كسجين لإكراهه على دفع الدين أو دفع الغرامة أو رد المال المسروق إلى صاحبه<sup>(1)</sup>، لكن تعتبر الفترة التي تلت القرن الثامن عشر مرحلة حاسمة في تاريخ الفكر الجنائي الحديث، نتيجة بروز العديد من الفقهاء ورجال القانون الذين أحدثوا ثورة في مجال أدوار السجون ومعاملة السجناء، وتمثل بذلك هذه الفترة بداية ظهور الحركات الفكرية، والتيارات الجديدة، والتي كان لها الأثر البالغ في التشريعات الجنائية فيما بعد، مشكلة بذلك ظهور فلسفة قانونية جديدة، ومختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العصور القديمة والوسطى، وكان نتيجة هذا ظهور محاولات جادة في إصلاح السياسة الجنائية، وإثراء النظم الجنائية، بفهم الفعل

(1) عدنان الدوري، علم العقاب ومعاملة المذنبين، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط 1، 1989، ص 200.



وما يقابله من جزاء، وتبيان الغرض منه، وكيفية تطبيقه، ويمكن اعتبار هذه المحاولات بمثابة الثورة العلمية الكبرى في تاريخ الفكر الإنساني، فهي كما قال البعض أمدت الفكر الإنساني بطاقت فكرية جديّة للتعامل مع الإنسان بأسلوب إنساني يعيد الثقة بأدميته ويثمن حق الإنسان في العيش الحر والحياة الكريمة ويجنبه الألم الناشئ عن العقاب إلى الحد الأدنى من المعاناة<sup>(1)</sup>.

ويمكن لنا ان نجمل المؤشرات على وجود نظريات ومدارس تؤكد علمية السجون ما يمكن ان نعبر عنه بالمداخل التالية:

**(1) المدخل التاريخي:** وهذا المدخل يمكن ان يضم كل من المدرسة التقليدية القديمة والمحدثة، القديمة والتي كان من أبرز روادها سيزار بيكاريا (Cezare Beccaria) (1738-1794م) بإيطاليا، وجيرمي بنتام (Jeremy. Bentham) (1748-1832م) بإنجلترا، وفيورباخ (Feureback) بألمانيا، ويعود لها فضل القضاء على النظام الجنائي القديم وما يحويه من عيوب أهمها القسوة في العقاب، والتحكم القضائي، وعدم المساواة أمام القانون، وعدم التناسب بين الفعل الضار وبين رد الفعل عليه (سليمان، 1990، 24)، وقد طبق سيزار بيكاريا مبدأ الاتجاه النفعي عند تفسير السلوك الإجرامي، فالمرجم لا يقدم على جريمته إلا بعد أن يوازي بين اللذة التي يحصل عليها من ارتكابه لجريمته، وبين مقدار الألم الذي يتعرض له عند توقيع العقوبة عليه، ونتيجة هذه الموازنة أما أن تدفعه إلى ارتكاب جريمته أو الامتناع عنها حسب تقديره<sup>(2)</sup>، فلسفة المدرسة التقليدية القديمة ركزت اتجاهها حول المنفعة الاجتماعية والردع العام، لذلك كان الهدف من تطبيق العقوبة هو زجر الجناة، مما يترتب عنه تحقيق وظيفة الردع من تطبيق القانون، حتى أن دعوة رواد هذه المدرسة في إحقاق المساواة بين الجناة، وتحقيق العدالة خدمة للمنفعة العامة كان بهدف فرض استبداد رجال القانون وبخاصة القضاة، مما أحدث ذلك نزعة نحو إحداث إصلاح اجتماعي في السجون، مع إلغاء أساليب التعذيب، والتنكيل في العقوبات.

زيادة على المدرسة التقليدية القديمة، هناك التقليدية المحدثة، والتي ظهرت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، نتيجة الانتقادات اللاذعة التي تعرضت لها المدرسة القديمة، ومن أبرز روادها الفيلسوف إيمانويل كانت (1724-1804) (E. Kant)، وأورتولان (Ortolan)، ومولينيه (Milinier)

(1) عبد الله عبد العزيز يوسف، واقع المؤسسة العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإدارية في الدول العربية، أبحاث ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية المنعقدة بالرياض أيام 19-20-21 / 04 / 1999، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 179.

(2) فرانك. ب. ويليامز III وماريلين. د. ميشان، السلوك الإجرامي (النظريات)، ترجمة: عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1999، 33.

في فرنسا، وكارارا (Carrara) في إيطاليا، وهيجل (Hegel)، وميتزماير (Mittermaier) في ألمانيا، وهاوس (Haws) في بلجيكا، وكان شعار هذه المدرسة هو "الظروف المخففة للعقوبة"، حتى أنها عرفت أيضا بالنظرية التعديلية، وكان من مبادئها الأساسية الاهتمام بالجاني خلال تطبيق العقوبة، حيث صارت هيئة المحكمة تأخذ في اعتبارها طبيعة الظروف التي دفعت بالجاني إلى إتيان السلوك الانحرافي من عوامل مادية واجتماعية، وكان من بين المبادئ التي تحدثت بها هذه المدرسة، أنه لما كان إيداع نوعيات مختلفة من المجرمين في سجن واحد يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الفساد بالنسبة للبعض<sup>(1)</sup>، فقد هالهم أن تزداد نسبة العود للإجرام، فغزوا ذلك فساد نظام السجون لا إلى فساد النظرية، لذلك فقد انصب اهتمامهم على إصلاح السجون، وظهروا عيوب الاختلاط بين الأنواع المختلفة للمجرمين، وبنوا خلو السجون من أساليب التهذيب، وسعوا لتحقيق سياسة جنائية إنسانية تتبع تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، بحيث تكون العقوبة وسيلة لتقويم المجرم أخلاقيا واجتماعيا، والعمل على إعادة تأهيله، ببث العادات الحميدة في نفسه عن طريق العمل في السجون، وتقوية العاطفة الدينية لديه<sup>(2)</sup> وهذا ما دفع بهم إلى الدعوة نحو ضرورة تصنيف المجرمين حسب دوافعهم والظروف التي دفعتهم للسلوك الانحرافي، وبذلك يتحقق مبدأ تفريد العقوبة حسب كل حالة.

**2) المدخل الوضعي:** وتمثله المدرسة الوضعية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان من أبرز رواد هذه المدرسة سيزار لمبروزور (1836-1909) (Cesare Lombroso) وأنريكو فيري (1829-1856) (Enrico Ferri) ورافاييل جاروفالو (1852-1934) (Raffaele Garofalo)، وكانت هذه المدرسة الانطلاقة الأولى للنظر إلى الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية إنسانية وليست قانونية فحسب، مستفيدة في ذلك من النجاح الذي حققته النتائج العلمية والاستقرائية التي تتبع المنهج العلمي والتجريب، وقد انطلق علم الجريمة الوضعي للسير في خطوط مماثلة حيث حاول الباحثون التوصل إلى وحدات دقيقة وقابلة للقياس والحساب للجريمة والانحراف<sup>(3)</sup>، باعتبار أن القواعد والأساليب التي أثبت نجاحها في مجال العلوم الطبيعية يمكن أن تساعد عند تطبيقها في تعميم السلوك، ومن ثم النظر إلى السلوك على أنه يحدث نتيجة قوانين ثابتة وحتمية، وترى أن رد الفعل الاجتماعي ينبغي أن ينحصر في التدابير الاحترازية دون العقوبة التقليدية، والتي تعد خطوة نحو حماية المجتمع، وتأمين سلامة أفرادها، وبالتالي يمكن تحديد عوامل الفعل الإجرامي، والسلوك الانحرافي، عندها يمكن

(1) فرانك. ب. ووليامز III وماريلين. د. ميشان، السلوك الإجرامي (النظريات)، المرجع السابق، ص 44.

(2) عبد الله سليمان، النظرية العامة للتدابير الاحترازية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 25.

(3) نبيل السالموطي، علم اجتماع العقاب، الجزء 2، دار الشروق، جدة، 1983، ص 54.

علاج هذه العوامل، والتنبؤ بالأفراد الذين هم على استعداد لإتيان تلك الأفعال، وهذا ما يدفع إلى اتخاذ إجراءات مثلى للتعامل معهم وعلاجهم بطرق أكثر عقلانية.

**(3) المدخل البيئي:** أو كما يطلق عليه البعض الايكولوجي، والذي يهتم "بدراسة ابنية السجون وتصميماتها وتأثيراتها على وظيفة السجن الإصلاحية والتأهيلية، والحقيقة ان ابنية السجون وتصميماتها كانت محورا لكثير من التحليلات والجدل، فالبعض يرى انه من أهم الأسس العقابية للسجن ألا يفقد صفته العقابية لان استحداث كل وسائل الراحة في ابنيته وتصميماته من شأنه أن يؤدي إلى فقدان السجن لصفته العقابية، بل قد يتحول إلى النقيض فيصبح أحد عوامل تعزيز السلوك الإجرامي عن طريق الإثابة الناتجة عن سهولة الحياة فيه"<sup>(1)</sup>.

**(4) المدخل التنظيمي:** هذا المدخل هو الزاوية التي ينظر للسجن كمؤسسة رسمية، وهيكل تنظيمي، يخضع إلى قانون عقابي، ويتوفر على تركيبة بشرية ومادية متعددة، وتحكمه ضوابط واطر قانونية، ويمتلك صلاحيات ومهام كبرى، وفي هذا تؤكد صونيا براميلي "المجتمع البشري دور هام بالسجون وصلة وثيقة بنجاح العملية التأهيلية والإصلاحية، والتي إذا ما أتقنت وأدت دورا كاملا وبالطرق العلمية الصحيحة والبرامج الواضحة، والتنفيذ الدقيق، والخطط فإنها تساهم الى حد بعيد في إعادة الإدماج الاجتماعي للسجين وإعادة إصلاحه وتأهيله ليعود إلى المجتمع وقد تعززت قدراته، ومؤهلاته، وثقته بذاته، وصلحت حاله بعيدا عن سلوك طريق الانحراف مجددا، لذا فان واقع الحال يستوجب توفر صفات وخصائص معينة، لا سيما لدى التشكيل الإداري للسجن، مثل التخصص من خلال الإعداد في معاهد خاصة، والتدرج في الوظيفة، وعدم نقل المتخصصين إلى العمل في المؤسسة العقابية، كذلك توفر صفة التفرغ للعمل، ... ويحتاج العمل الإداري في السجن الى جهاز متكامل يوفر انتظام الحياة الداخلية في السجن، ويقع على عاتقه حفظ النظام الداخلي وانتظام العمل والتدريب المهني والتأهيل الاجتماعي والأنشطة الاجتماعية والثقافية، وكذلك تدبير الشؤون الحياتية والمعيشية ومتابعة الحركة اليومية للسجين من زيارات ومراسلات ومراجعات واتصالات ودخول وإفراج"<sup>(2)</sup>، أليس هذا القول تأكيدا على أن السجن بيئة منظمة، والإطار لفهمها أحيانا لا بد وان يكون من خلال المدخل التنظيمي.

(1) ناجي محمد هلال، الآثار الاجتماعية للسجن على النزلاء دراسة اجتماعية على احدى المؤسسات العقابية، دورية الفكر الشرطي، المجلد 14، العدد 53، 2005، ص 22.

(2) صونيا براميلي، الحالات الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2009، ص 153.

**(5) المدخل التفاعلي:** هناك من يعدد أنظمة السجون حسب علاقة المسجونين بالعالم الخارجي من جهة وعلاقتهم ببعضهم البعض من جهة أخرى، بحيث في الأولى يكون التقسيم إلى: سجون في بيئة مغلقة، سجون في بيئة شبه مفتوحة، و سجون مفتوحة.

أيضا من حيث الجنس يكون التقسيم إلى: سجون خاصة بالنساء و سجون خاصة بالرجال، وأيضا تعدد أنظمة السجون حسب السن و يكون التقسيم إلى: سجون خاصة بالبالغين ما فوق سن 18 سنة وسجون خاصة بالأحداث ما دون 18 سنة، وهناك أسس أخرى يعتمد عليها في تعديد وتنوع نظم السجون وهذا حسب علاقة المسجونين بعضهم ببعض، وهذا ما يؤكد على أن الجانب التفاعلي أو العلائقي هو مدخل أساسي في فهم ميدان السجون، ومنه يؤكد البعض على ان من أهم العوامل التي تشكل العلاقات الاجتماعية للنزير في السجن ظروف وعلاقات ذات النزير الممتدة خارج السجن، وموقفه، وظروفه في المجتمع المحلي، وفي هذا الصدد يشير عبد الله غانم إلى ان تردد عائلات النزلاء بالزيارات على ذويهم من النزلاء يحدث نوعا من التفاعل والعلاقات بين النزلاء داخل السجن لأنها هي التي تحدد نوع العلاقة بين فئات السجن، فهي أساس قيام فئة زعماء النزلاء بالتسلط والسيادة، وهي أساس وضع من لا يتلقون زيارات في ادني السلم الاجتماعي في السجن، وبالتالي ارتباطهم بعلاقة تبعية وانصياع للزعماء، وهي أساس تمكين البعض الآخر من أن يعيش مستقلا يرتبط بعلاقة متوازية أساسها التساوي والتماثل<sup>(1)</sup>، وهذا التفاعل بين السجناء وعلاقتهم ببعض البعض اوجد لنا أيضا أنظمة الاحتباس المعرفة كالنظام الجمعي، والانفرادي، والمختلط، والتدرجي، وهي الأنظمة المعروفة علميا وعالميا.

**(6) المدخل الثقافي:** ويتجسد هذا في أعمال "دونالد كليمر" في أبحاثه حول الثقافة السائدة بالسجن، وكذا دراسات "غريشام سايكس" الذي بحث في ما سمي بلغة السجن، إضافة إلى أعمال "طوماس ماتيزن" والتي أكد فيها المعايير السجنية، وهي كلها دراسات وأبحاث تؤكد ان المدخل الثقافي هو مقاربة فعلية يمكن الاستناد إليها في بحث مواضيع حول السجن والسجناء.

(1) ناجي محمد هلال، المرجع السابق، 29.

## خاتمة:

في الأخير نتمنى أن نكون قد قدمنا نظرة وجيزة تؤكد أن السجون أيضا مجال يمكن أن يكون مرجعا علميا يضيف للسياسة الجنائية، ويشترك في تنظير السياسة العقابية، ولا يكون أبدا جزءا من فرع، بل علما له قيمته، وله سنده المقارباتي، ومساراته في تسطير الفكر السجني، طالما انه يمتلك فضاءه الخاص، وقد تكون الورقة فيها بعض الهفوات، لكنها تبقى محاولة نتمنى أن تمهد لدراسات وأبحاث أخرى تكون في ذات السياق، ونتمنى من المؤسسات الجامعية أن تبادر إلى فتح تخصص قائم بذاته للتكوين، مهما كان وتحت أي مسمى "علم السجون"، مادام هناك العديد من الفروع العلمية ذات الصلة من خلال الدراسات والأبحاث التي تدور في فلك بعض المجالات مثل "علم اجتماع السجون"، "علم نفس السجون"، علم تربية السجون"، "علم إدارة السجون"، أو اعتماد أي تسمية تتعلق بالمؤسسات العقابية أو الإصلاحية تكون لها المبادرة في الدفع بهذا الميدان إلى الانطلاق.

## المراجع المعتمدة:

1. محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 201.
2. جون شازال، الطفولة الجانحة، ترجمة أنطوان عبده، منشورات عويدات، بيروت، 1972، ص 101.
3. سلوى عثمان الصديقي وآخرين، انحراف الصغار وجرائم الكبار، المكتب الجامعي الحديث، الازارطة، 2002، ص 263.
4. دراسة لصاحب المقال حول نظام السجون في الجزائر منشورة بجريدة الشروق اليومي، الحلقة (3)، العدد 660، ديسمبر 2002.
5. مصطفى دحام، الإكتظاظ كعائق للدور الإصلاحي للسجون، مجلة إدماج (مجلة تعنى بشؤون السجون)، مديرية إدارة السجون وإعادة الإدماج، المغرب، العدد 2، 2002، ص 43.
6. تيري كوبرز، الحنون في غياهب السجون، ترجمة أميرة علي عبد الصادق، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص 15.
7. نبيل السمالوطي، علم اجتماع العقاب، الجزء الأول، دار الشروق، جدة، 1983، ص 67.
8. عبد الله عبد الغني غانم، علم اجتماع السجون: نحو علم جديد للسجون والمؤسسات العقابية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 18، العدد 35، محرم 1424 هـ / أبريل 2003 م، ص 167.
9. ديفيد كانتر، علم النفس الشرعي، ترجمة ضياء ورا، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص 95.
10. من توصيات الندوة الوطنية لإصلاح العدالة المنظمة بالجزائر في شهر مارس 2005.
11. عثمان الحسن نور، تطور مفهوم الإحصاء الجنائي، من أوراق ندوة تطوير نظم إحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط 1، 2001، ص 11.

12. أكرم عبد الرزاق جاسم المشهداني، الإحصاء الجنائي في الوطن العربي: الواقع.. وآفاق التطوير، من أوراق مؤتمر الإحصاء العربي الأول، عمان، 12-13 نوفمبر 2007، ص 151.
13. عدنان الدوري، علم العقاب ومعاملة المذنبين، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط 1، 1989، ص 200.
14. عبد الله عبد العزيز اليوسف، واقع المؤسسة العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإدارية في الدول العربية، أبحاث ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية المنعقدة بالرياض أيام 19-20-21 /04 /1999، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 179.
15. فرانك. ب. ويليامز الوماريلين. د. ميشان، السلوك الإجرامي (النظريات)، ترجمة: عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1999، ص 33.
16. عبد الله سليمان، النظرية العامة للتدابير الاحترازية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 25.
17. نبيل السمالوطي، علم اجتماع العقاب، الجزء 2، دار الشروق، جدة، 1983، ص 54.
18. ناجي محمد هلال، الآثار الاجتماعية للسجن على النزلاء دراسة اجتماعية على إحدى المؤسسات العقابية، دورية الفكر الشرطي، المجلد 14، العدد 53، 2005، ص 22.
19. صونيا براميلي، الحالات الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2009، ص 153.